الفكر السياسي وقضية التحرر القومي في العالم الثالث

بقلم الدكتور حسن صعب

يتألف التراث الثوري للانسان الحديث من مبادىء وانجازات الثورات الانكليزية والاميركية والفرنسية والروسية وثورات التحرر القومي في العالم الثالث أي في أميركا اللاتينية واسيا وافريقيا . واذا أمكن تقييم الثورة تقييما كميا ، فان ثورات التحرر في العالم الثالث ، تعتبر بمجموعها أعظم ثورة عرفها الانسان حتى اليوم ، لانها أدت لاول مرة في التاريخ البشري لتحرير مليارين من الناس ، أي ثلثي الجنس البشري من تسلط الاخرين عليهم . فتحقق بذلك حدث فريد لا سابق له في التاريخ ، وهو ان التحرر لم يعد رهيناً بقارة أو جنس أو دين أو ثقافة قومية ، بل أصبح مرادفا لحق كل شعب من ، حيث هو شعب في **تقرير مصيره .**

ولئن كانت ثورة التحرر القومي في العالم الثالث هي الى حد بعيد نتيجة الثورات الانكليزية والاميركية والفرنسية والروسية ، سواء اكان ذلك من حيث المبدأ أو التطبيق ، الا انها تجاوزتها كلها ببعدها الانساني Human Dimension فقد نشبت الثورات الاربع الاولى في اقليم الكرة الشمالي، وظل لكل منها طابعها القاري أو القومي أو الطبقي . ولذلك لم تستطع الامم التي قامت بها ـ بالرغم من كل ما أسهمت به في قضية التحرر الانساني ـ أن تتحرر من المفارقة التاريخية التي اعترضت عملية تحرير الانسان حتى الان، **وهي مفارقة ازدواجية الموقف من الثورة ، بحيث تكون الامة القائمة على مبادىء ثورية في وطنها متصدية للقضاء على الثورات في أوطان أخرى .**

ولقد اكتسبت ثورة التحرر القومي في العالم الثالث وما تزال تكتسب بعدها الانساني من مقاومة هذه المفارقة. فأكرهت التحرريين في ديارهم الاستعماريين في ديار غيرهم ، واضطرت الثوريين في أرضهم الرجعيين في أراضي الاخرين ، أن يدركوا بأن ثورة التحرر اما أن تكون ثورة في سبيل تحرر الانسان أو أن لا تكون ، وان الدار الانسانية اما أن تكون كلها دارا للحرية أو أن لا تكون . فعمقت بذلك معنى الحرية لدى المتحررين والمتحرر منهم. وأخذ المفكرون السياسيون الغربيون والشرقيون يعيدون اكتشاف الابعاد الانسانية لثوراتهم القومية أو الطبقية ، واخذ هذا الوعي الجديد يؤثر في الاتجاه الفكري بل وفي السلوك السياسي داخل الحدود الوطنية وخارجها .

ويعني هذا انه اذا صح القول بأن شعوب الاقليم الجنوبي من المعمورة وعت ذاتها وعيا جديدا تحت وطأة ثورية شعوب الاقليم الشمالي وحضاريتها وتكنولوجيتها واستعمارياتها ، فان شعوب الاقليم الشمالي تعي هي ايضا ذاتها وعيا جديدا تحت ضغط ثورية العالم الثالث . ولا نستطيع أن نستقصي هنا جميع مظاهر هذا التأثير على الصعيدين النظري والعملي . ونكتفي بالاشارة الى ان جميع الايديولوجيات الشمالية وجميع العلوم الاجتماعية وفي مقدمتها العلوم الانمائية هي الان في حالة مراجعة لمسلماتها من قبل المفكرين الجديين على ضوء الحقائق الجديدة التي تتكشف عنها تجارب الحرية في العالم الثالث . ونشير أيضا الى ان بعض بلاد الاقليم الشمالي تجتاز الان فترة نهضة جديدة من حيث الالتفات لاديان العالم الثالث وثقافاته ولغاته .

ثم ان الصراع الايديولوجي والسياسي الداخلي في دول الاقليم الشمالي ينفعل انفعالا بينا بمجرى ثورة التحرر في العالم الثالث . ونكتفي هنا بالتمثيل على ذلك ببعض الاحداث ذات الدلالة على هذا الانفعال كانتصار حزب العمال في بريطانيا في نهاية الحرب العالمية الثانية ، الذي كان من أسبابه قابلية قادته لتفهم حركات التحرر الاسيوية والافريقية على وجه لم يكن يتوفر للقادة المحافظين ، وتوارى أنطوني ايدن من مسرح السياسة البريطانية كنتيجة لانتصار الثورية العربية في حرب السويس، وفوز ايزنهاور في انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٢ ، الذي كان من أسبابه تقبله للتهادن مع الثورية الصينية والكورية ، وتوطد قيادة الرئيس ديغول في فرنسا بفضل تجاوبه مع الثورية العربية في الجزائر وقدرته على اتخاذ موقف فرنسي جديد تجاه حركات التحرر في العالم الثالث ، والحركة المناوئة للستالينية في الاتحاد السوفياتي التي كان من نتائجها الايجابية الهامة افتتاح الاتحاد السوفياتي صفحة جديدة في علاقاته مع دول العالم الثالث .

ويستطيع الباحث أن يتوسع في ملاحظة اثار ثورة التحرر القومي في العالم الثالث في اقتصاديات الاقليم الشمالي ، فيتأكد له ان البعد الانساني لهذه الثورة كان حتى الان بعدا شاملا ، ويظهر له ان شعوب الاقليم الشمالي، وان كانت تواصل التطور في ظل ثوراتها العلمية ، والآلية ، والالكترونية ، والفضائية ، الا ان هذا التطور رهين أيضا بمجرى علاقاتها مع العالم الثالث ، بحيث لا يكون من المبالغة القول بأن مصير الانسان من حيث هو انسان يتقرر

اليوم في حقول الاقليم الجنوبي بقدر ما يتقرر في المختبرات العلمية والمصانع الالية وسفن فضاء الاقليم الشمالي .

والفكر السياسي في الجنوب والشمال مدعو لوعي هذا البعد الانساني لثورة التحرر في العالم الثالث وعيا كاملا . وهو مدعو لمعرفة ما اذا كنا هنا تجاه مجرد امتداد مكاني للتحرر ، أي تجاه زيادة في عدد الدول المستقلة التي يتألف منها المجتمع الدولي ، أو اننا تجاه معنى جديد للحرية تجسمه ثورة العالم الثالث ، ويمكن أن يسري منه الى سائر أنحاء العالم . ولا يعني هذا التساهل الاستهانة بأهمية امتداد التحرر السياسي لمليارين من البشر ، ولا يعني في أية حال من الاحوال اعادة النظر في حق جميع البشر في أن يشملهم هذا التحرر ، **وتكنه يعني واجب النظر الايجابي في قدرتنا نحن شعوب العالم الثالث على أن نتخطى التحرر كحق مبدئي الى التحرر كطاقة انسانية خلاقة .**

ونحن لا نتغاضى هنا عن العلاقة الاكيدة بين التحرر كحالة والتحرر كطاقه ، **أو العلاقة بين ما يمكن ان ندعوه بالحرية السياسية والحرية الروحية** . والحرية الاولى هي حريه تصرف بالقدرة أو السلطة السياسية والحرية الثانيه هي حرية صيرورة الذات الخلاقة . والطريق الواصلة بين الحريتين هي طريق التحقق الاقتصادي والاجتماعي . وهذه الطريق هي الان طويلة وشاقة في العالم الثالث طول ومشقة هوة التخلف بين المجتمع المتقدم أو الانسان المتقدم والمجتمع او الانسان السائر في طريق النمو . **ومأساة التحرر المداهمة في العالم الثالث هي مأساة اجتياز شعاب هذه الطريق .**

ولربما نجد في انهماكنا باجتياز هذه الطريق ما يبرر صدوفنا عن الانشغال بأي شأن اخر ، او ما يبرر الكيفية التي نعالج بها أية مشكلة أخرى . فكما كان لنا في ظل الاستعمار ما يبرر انشغالنا بقضية التحرر السياسي عن أي أمر اخر ، فان لنا في ظل الاستقلال ما يبرر انهماكنا بقضية التحرر من التخلف عن أي شأن اخر . واذا تذكرنا جميع أبعاد الهوة بين التخلف والتقدم ، واذا تذكرنا ان الهوة هي الى ازدياد لا الى نقصان ، واذا تذكرنا تضاؤل الجهد الذي يقدمه الاقليم الشمالي في سبيل تحرير الانسانية من هذه الهوة ، بدا لنا عذر المفكرين أو القادة الذين يعلنون التحرر من التخلف أولوية الاولويات الانسانية .

ويأخذ الفكر السياسي هذه الاولوية بعين الاعتبار ولكنه لا يتوقف عندها . ذلك ان الفكر السياسي يتحرك اليوم اكثر مما تحرك في أي وقت مضى في سياق انساني . فالفكر السياسي في الشرق الادنى القديم كان يتحرك في سياق الهي امبراطوري اقليمي ، والفكر السياسي اليوناني كان يتحرك في سياق الدولة ـ المدينة City - state والفكر السياسي الوسطوي كان يتحرك في سياق دار الاسلام او دار المسيحية ، والفكر السياسي الاوروبي المعاصر تحرك أكثر ما تحرك في سياق المدينة القومية أو المدينة الايديولوجية . ولكن الاطار الانساني الجديد لحركة التحرر القومي في العالم الثالث أطلق الفكر السياسي في اتجاه مدينة الانسان ، التي كان رواقيو The Stoics الشرق الادنى أول من تاق اليها توقا صادقا .

ولذلك أصبح لزاما على فكرنا السياسي أن يتحمل مسؤولية هذا السياق الجديد الذي وضع فيه الفكر الانساني وأحل فيه المدينة الانسانية . وأصبح لزاما عليه أن يتجاوز الخاص The Particular الى العام The Universal ليسهم في تخطي المفارقات Paradoxes او المتناقضات Contradictions التي يعانيها التنظيم السياسي الانساني . وتخطي الخاص الى العام هو أعسر في حقل التنظيم السياسي او السلطوي منه في أي حقل اخر . ذلك لان النظام السياسي لكل شعب يعكس حاجاته الحياتية كما تعكس لهجته اللغوية حاجاته التعبيرية . وهو وليد التجربة المحسوسة اكثر مما هو وليد الفكر الموجه .

ولكننا هنا أيضا لا نستطيع أن نتوقف تجاه اعتبارات النسبية الاجتماعية او السياسية Social and Political Relativity التي كان ارسطو أول من نبهنا اليها . فعموم ظاهرة التحرر القومي في العالم الثالث يعكس عموم النزعة الانسانية للتحرر . ولا يستقيم هذا التحرر للاميركي اللاتيني او للاسيوي او للافريقي الذي بلغ الاستقلال ، لانه **ينشد التحرر لذاته أو لشعبه فحسب بل لانه ينشد التحرر لكل انسان ولكل شعب .**

ويعني هذا انه مهما اشتدت الانهمامات الخاصة المداهمة لعمله السياسي في وطنه ، فان المفكر السياسي الاميركي اللاتيني أو الاسيوي أو الافريقي لا يستطيع التخلي عن مسؤولية النظر في مدى تجسيم نظام بلده السياسي ، ومدى تجسيم سياسة بلده الخارجية ، ومدى تجسيم فعالياته السياسية الدولية للنزعة الانسانية للحرية التي عبرت عنها ثورة التحرر في العالم الثالث ، والتي أفصح عنها تحول مليارين من البشر من حال التبعية الى حال الاستقلال .

ونود هنا ان نشير أولا الى ان النظر المسؤول في العلاقة بين التحرر كنزعة والتحرر كتنظيم لا يكفي فيه التباهي بالالتزام بمبادىء الامم المتحدة ، او بالمشاركة في وضع أو اعتماد ميثاق حقوق الانسان ، أو بالمطالبة الصارخة بحق تقرير المصير للشعوب التي لم تتحرر بعد ، او بالمناشدة الصاخبة لرفع التمييز عن أية فئة ما تزال ضحية التمييز في أي مكان من العالم ، أو بالمساهمة في ثورة عالمية ما تزال تتابع تدفقها الهادر . فكل هذه التزامات واجبة على كل دولة مستجدة أو عريقة في الاستقلال . وكل هذه التزامات يتوجب على جميع الدول الحديثة أن تتعاون في وضعها موضع التنفيذ . ولا ريب في ان

تضامن دول العالم الثالث في المنظمات والمؤتمرات الدولية والاقليمية أعطى لهذا التعاون دفعا انسانيا جديدا لم يكن له من قبل .

ان النظر المسؤول في العلاقة بين التحرر كنزعة والتحرر كتنظيم يتطلب ما هو أعمق وأعسر من كل هذا . انه يتطلب القدرة على تقييم كل **تنظيم سياسي قديم وجديد لتقدير مدى تجسيمه لمستوى عام للكرامة الانسانية**. فالتحرر القومي هو في معناه الاول انتصار لهذه الكرامة . والثائرون في سبيل هذه الكرامة ، أيا كانوا وحيثما كانوا ، لا يكونون منطقيين مع أنفسهم الا بقدر ما يبلورون هذا المعنى في النظام الذي ينبثق من ثورتهم . ولذلك فاننا نحن أبناء اميركا اللاتينية واسيا وافريقيا ، لا نكون منطقيين مع ثوريتنا الا بقدر ما نستطيع التساؤل بصدق وحرية وعلمية عن المدى الذي تجسم فيه أنظمتنا السياسية التي أقمناها بعد الاستقلال الكرامة الانسانية .

ونحن نعرف الاعتراضات المألوفة التي تواجه الاجابة على هذا السؤال الاساسي . وأولها الاعتراض المبدئي على امكان التفاهم على مستوى عام للكرامة الانسانية . ثم هنالك الاعتراضات الاخرى المتعلقة بالفرق بين الحرية الشكلية المفتوحة لمداخلات الاخرين وضغوطهم والحرية الفعلية التي لم تتحقق بعد . ويأتي بعد ذلك الاحتجاج بحداثة العهد بالاستقلال . ويليه التذكير بالعلاقة بين المتطلب التربوي والاجتماعي والاقتصادي للكرامة الانسانية ومستواها السياسي أو القانوني أو الخلقي أو الروحي . ويتبعه الاعتذار بالثورة القومية او الاجتماعية أو الايديولوجية التي ما تزال مستمرة ، والتي يفرض عليها أن تواجه خصومها الداخليين والخارجيين بجميع الاسلحة لانهم هم أيضا يستخدمون جميع أنواع الاسلحة ضدها.

وكل هذه الاعتراضات ذات بال ، ولكنها اعتراضات تدور في حيز الحدود العادية للفكر السياسي او السلوك السياسي ، ولا تتجاوزه لحيز الامكان الخلاق ، الذي يتوجب على فكرنا الثوري المتحرك في سياق انساني أن يفتحه في مدينة الانسان . بل ان فكرنا التحرري لا يكون ثوريا حقا الا بقدر ما يستطيع أن يتحدى الحدود ، التي يريد الكلاسيكيون أن نعتبرها حدودا طبيعية أي حدودا غير قابلة للتغيير للسلوك الانساني ، بينما يراها الفكر الانساني الثوري حدودا اجتماعية أو مرحلية تخفي وراءها امكانات جديدة خلاقة لم تنفرج فرص انكشافها بعد .

لقد علمنا افلاطون أن السياسي يبني النظام السياسي كما ينسج الحائك الثوب . والسياسة هي الخيط الواصل بين جميع عري الثوب ، فاذا ما تقطعت عروة في مكان ما فقد يتقطع النسيج كله ، ويذهب الثوب مع الريح . وما لم نتذكر ان حائك النسيج والمحيك له هو انسان ، فاننا قد نغتفر لانفسنا اقتراف أي شيء في سبيل الحؤول دون تمزق النسيج . وما دام الانسان هو منطلقنا وغايتنا في كل تنظيم سياسي ، فاننا لا نستطيع الا أن نكون وجوبيين Normative بقدر ما نكون ذرائعيين Pragmatic ونحن نفكر بالنظام السياسي او نصنعه . ولا بد لنا أن نقوم بعملية التوفيق بين المبادىء والوسائل التي يفرضها احترامنا للكرامة الانسانية .

ويقتضي منا هذا الموقف عملية مراجعة للفكر السياسي الانساني بصورة عامة والفكر السياسي الحديث بصورة خاصة . ولا يكون فكرنا السياسي في العالم الثالث ثوريا حقا الا بقدر ما يتجاسر على مثل هذه المراجعة . وتدلنا هذه المراجعة على ان قضية الحرية والتنظيم قد طرحت في سياقات ايديولوجية رئيسية ثلاثة : السياق الليبرالي او السياق الماركسي او السياق التحرري القومي. والسياق الاول هو سياق التأكيد على ان الاستبداد أو الاستغلال السياسي هو النتيجة الحتمية لتركيز السلطة في فرد او فئة ما ، ولذلك فان الحرية رهينة بفصل السلطات وبتداول السلطة بين الفئات والافراد . والسياق الثاني يؤكد ان الاستبداد السياسي هو نتيجة حتمية لتركيز الثروة ووسائل الانتاج في أيدي فئة ما ، ولذلك فان الحرية رهينة باحلال الملكية العامة لوسائل الانتاج محل الملكية الخاصة . والسياق الثالث يؤكد على خطورة استبداد أمة بأخرى واستغلال شعب لاخر ، ولذلك يجعل الحرية رهينة بتحقيق الاستقلال لجميع الشعوب.

ان الليبرالية تحفل بالقواعد المؤسسية للحرية Institutional ، والماركسية تعنى بقواعدها الاقتصادية ، والتحررية القومية تؤخذ أولا بالضرورة بقواعدها السياسية . ولكن تنظيم الحرية السياسية يفرض على التحررية القومية أن تعاني امكان الاختيار بين القواعد المؤسسية الليبرالية أو القواعد الاقتصادية الماركسية للحرية ، أو امكان التوفيق بينها ، أو امكان التوصل لقواعد جديدة . وليس هناك حتى الان ما يدل على حتمية الاختيار الليبرالي أو الاختيار الماركسي . فأكثر الدول المستجدة في الاستقلال فقدت مؤسساتها الليبرالية بعد الاستقلال. ولكن اكثر هذه الدول لم تتحول من الليبرالية الى الماركسية بل الى انظمة سياسية لها مزاياها الخاصة ، التي تجعل من العسير على الفكر السياسي أن يصنفها تصنيفا تاما . ولكن هذه التفردات تنطوي على استعارات ليبرالية وماركسية أخذنا نصطلح على وصفها بالاقتباسات التحديثية Modernizing Components . وبذلك أخذ يبدو تحقيق التنظيم السياسي لمستوى الكرامة الانسانية متعلقا بمدى اقترابه من نموذج للعصرية ليس بالليبرالي وليس

بالماركسي ، ولكن فيه منهما معا مقومات مؤسسية واقتصادية لم تتحدد تحديدا كافيا بعد .

ويعني هذا ان التنظيم السياسي لاية دولة من دول العالم الثالث يقترب من المستوى العام للكرامة الانسانية بقدر ما يتحدث Modernize

والتحدث هو اعتماد قانون واحد لجميع المواطنين ، واعتماد الانجاز Achievement اساسا للصعود في سلم التنظيم السياسي والاداري ، وتخصيص بنيات التنظيم وتنوعها Differenciation . ويبدو الاخذ بهذه المعايير تقليدا لتجارب تنظيمية للمجتمعات المتقدمة في اقليم الكرة الشمالي اكثر مما هو افساح لتجارب تنظيمية جديدة في اقليمها الجنوبي . ويبدو من خلاله تجاهل للتراث الحكمي لشعوب العالم الثالث ، الذي قد تكون فيه تجارب يمكن اعتبارها مكتسبات انسانية .

ان التحديث يؤمن لنا الحد الادنى من التنظيم السياسي اللازم للكرامة الانسانية ، ولكنه لا يقيد حده الاقصى . والتحديث يتناول وسائل التنظيم بدون أن يفرض غاياته . والتحديث وان كان من صنع رواد التقدم في العصر الحديث ، اي منذ القرن السادس عشر حتى الان ، الا ان الفكر السياسي الحديث والتنظيم السياسي الحديث لا يمكن ان يفقه على حقيقته لا من خلال التراث الفكري والتنظيمي السياسي الانساني منذ ثلاثة الاف عام حتى اليوم .

ولذلك فاننا لا نجد في التحديث حدا للطاقة الخلاقة للفكر السياسي الثوري في العالم الثالث بل منطلقا لها . ولكنه في الواقع منطلق عسير . وأعسر ما فيه المعيار الاول القديم الجديد ، وهو معيار القانون العام لجميع المواطنين الذي يستوي أمامه الحكام والمحكومون . انه معيار قديم لاننا منذ أيام أرسطو ، ونحن نتعلم أن حكم القانون هو افضل من حكم الاشخاص . والشرائع الالهية تؤكد هذا المعنى نفسه في دعوتها للالتزام بحكم الشريعة بدل حكم البشر . واعطاؤها للشريعة المصدر الالهي هو تقوية لوجوب تطبيق القانون على الجميع بدون تمييز . وتبني الدستورية الحديثة بمختلف اشكالها في الدول المتقدمة الليبرالية والماركسية هو ايضا التعبير الحديث عن علوية القانون Transcendentalism . والقانون كما يقصد هنا هو مجموعة قيم ومبادىء بقدر ما هو مجموعة قواعد . ويكفينا القاء نظرة خاطفة على دول العالم الثالث للاحظة الصعوبات ، التي ما تزال تعترض اعتماد هذا المعيار الاولي لتحديث التنظيم السياسي ، الذي رأيناه معيارا قديما للتنظيم السياسي . فما تزال تعترض وضع أو تطبيق القانون الواحد ارادة الزعيم الواحد ، أو الحزب الواحد ، أو الجيش الواحد ، أو الفئة الواحدة ، أو التجمعات الطبقية أو الطائفية أو القبلية او الاقليمية ، التي ترفض الخضوع لقانون عام ، وتريد أن يكون قانونها الخاص هو قانون المدينة .

وليس المهم في نظرنا هنا القانون أي قانون ، ولكن الاهم منه هو ما يمكن ان ندعوه بالقانونية Legalism

ونضع هذا التمييز لدفع اي التباس حول القانون كفرض ارادة الاقوياء على المستضعفين ، او القانون كتكريس لاستثمار المستغلين للمحرومين ، او القانون كتعزيز لنزعة المحافظة ضد نزعة التجدد . فكل هذه حالات ليست من روح او من طبيعة القانون العادل الذي يسن حدود حقوق الجميع وواجباتهم ، والذي تقضي عدالته بقابليته للتغير تغييرا قانونيا . والقانونية هي هذا الالتزام المتكامل بالقانون وبقابليته للتغير القانوني عملا بقاعدة تغير الاحكام بتغير الازمان .

فالقانونية والانجازية والتنوعية البنيوية هي اذن قواعد أساسية ثلاثة للتنظيم السياسي . ولكن صور تحققها تختلف من شعب لاخر ومن دولة لاخرى . ودعوتنا دول العالم الثالث للالتزام بها لا تعني مطلقا دعوتنا لها للاكتفاء بها أو دعوتنا لها للاعتقاد بأن التحرر او الحرية يكتملان بها . ولكننا ندعوها للانطلاق منها لتساؤلات أعمق حول العلاقة بين الحرية والتنظيم السياسي . ولكي تكون هذه التساؤلات حقيقية وجدية ومسؤولة ، فانه لا بد لها أن تنطلق من قواعد منتظمة . تنطلق منها لتعيد النظر في مسلمات الفكر السياسي الحديث ليبراليا كان أو ماركسيا أو قوميا ، بل ولتعيد النظر في حاجة الانسان الى التنظيم السياسي .

فالقاعدة الليبرالية المؤسسية وسعت حرية الانسان السياسية في وطنه ، ولكنها لم تجعل منه اكثر تعلقا بحق كل انسان بمثل هذه الحرية . والدليل الناصع على ذلك هو ان الدول الليبرالية تخلت في اكثر الحالات عن حكمها لمستعمراتها مكرهة لا مختارة . وان اشكال الحكم الاجنبي المباشر تحل محلها الان اشكال جديدة للحكم غير المباشر . والقاعدة الماركسية الاقتصادية تزيل احتكارات الافراد الاقتصادية ، ولكنها لا تمنع احتكارات السلطة الاقتصادية والسياسية ، التي يمكن ان تفضي لاستئثار شخص فرد بجميع السلطات الاقتصادية والسياسية ، فتكون له أوسع سلطة عرفها الانسان في التاريخ .

ثم ان الليبرالية اثارت قضية أساس السلطة التعاقدي لتخلص منه الى ان السلطة الاقل هي السلطة الافضل . ولكن تطور سياسة الدول الليبرالية في الداخل والخارج ، وتقدم تنظيمها التكنولوجي والاقتصادي اظهرا استحالة تطبيق هذا المبدأ . واثارت الماركسية قضية أساس الدولة الطبقي لتخلص منه الى حتمية زوال السلطوية بزوال الطبقية . ولكن تطور الدول الماركسية ادى حتى الان الى

ظهور طبقة حاكمة جديدة بدل أن يؤدي الى زوال حكم الانسان للانسان .

ولذلك ما تزال قضية العلاقة الاساسية بين التنظيم السياسي والحرية الانسانية مفتوحة امام اجتهادات الفكر السياسي الثوري في العالم الثالث، وما تزال الاحوال التي يستطيع الانسان ان يستغني فيها عن التنظيم السياسي تتحدى البحث السياسي في اقليمي الكرة الجنوبي والشمالي . وقد يبدو هذا وهميا للذين يعنيهم استخدام السلطة السياسية في سبيل تحقيق المزيد من التحرر الاقتصادي والاجتماعي ، أو للذين ما يزال يهمهم اصطناع السلطة في سبيل السيطرة على الاخرين . ولكنه ليس وهميا بالنسبة للذين يعنيهم مصير الانسان ، والذين يعتبرون أية سلطة أداة لخدمة الانسان لا للهيمنة عليه . ان هؤلاء مهما كانت انهماماتهم السلطوية الراهنة ، فانهم متطلعون دائما للاحوال التي يستطيع فيها الانسان ان يستغني عن أي شكل من أشكال السلطة السياسية .

وينبغي لنا ان لا ننظر الى هذا التطلع كحلم من احلام الفوضويين ، أو كوعد من وعود الله للمتقين في العالم الاخر . ذلك ان تقدم قضية تطور الحرية في ظل أي نظام رهين بمدى تطور الانسان داخل هذا النظام تطورا اقناعيا لا تطورا اكراهيا . ويعني هذا ان يظل امكان استغناء الانسان عن السلطة لسياسية مطمحا حيا من مطامح تربية المواطنين . ويعني أيضا أن نتعمق في فهم بواعث السلطة في نفس الانسان الفرد كما حاولنا حتى الان ان نتعمق فهمها في أحوال المجتمع الاقتصادية .

واذا كنا قد شددنا على المتطلب القانوني للتنظيم السياسي الذي يصون الكرامة الانسانية ، فذلك لاننا نعتبر التنظيم السياسي أداة للقانون لا القانون أداة للتنظيم السياسي أو للدولة . **واذا كانت هذه الاداة ضرورة للقانون ، فان ثقتنا بانسانيتنا تلزمنا بالاعتقاد بأنها ضرورة عابرة لا ضرورة دائمة** . فيصبح التحدي الاكبر لنا هو في توفير الاحوال التي تزول فيها هذه الضرورة . وكما كانت المهمة الاولى للفكر السياسي في العالم الثالث في مرحلة النضال في سبيل التحرر القومي هي مهمة التذكير بالاحوال التي تزول فيها سيطرة شعب على شعب آخر ، فان مهمته الجديدة هي التذكير بالاحوال التي تزول فيها سيطرة الانسان الفرد على انسان اخر ، مع تجسيم هذه الاحوال في التنظيم الجديد لمجتمعات العالم الثالث ، وتعزيزها بالتربية الجديدة لمواطني دول العالم الثالث .

واذا جاز لنا أن نقارن بين النظرة الغالبة الى الانسان من خلال الايديولوجيات الحديثة التي انبثقت في اقليم الكرة الشمالي ، والى النظرة الغالبة اليه من خلال التراثات الروحية للاقليم الجنوبي ، فاننا نجد في النظرة الاولى التأكيد على امكان تغير سلوك الانسان بتغير احواله الاقتصادية والاجتماعية ، بينما نجد في النظرة الثانية التأكيد على العلاقة الضرورية بين تغير ذات الانسان وتغير سلوكه . واذا تناولنا موقف الانسان من السلطة او من القانون من خلال النظرة الثانية ، فانها تذكير لنا بأن تغير أحوال الانسان الاقتصادية والاجتماعية ليس وحده كافيا لاتخاذه موقفا اختياريا من القانون أي لاستغنائه عما يدعوه ابن خلدون سلطة القهر . والنظريات العلمية النفسية الحديثة تزكي هذا الاتجاه في دعوتها الى احداث تغيير في بنية الوعي الذاتي لدى الانسان . ولكن فضل النظرة الايديولوجية الشمالية هو انها تذكرنا بأن حدوث هذا التغيير الذاتي رهين بتغير أحوال الانسان الاقتصادية والاجتماعية . ولئن كان الفكر السياسي الكلاسيكي قد ركز اهتمامه بشكل الحكم السياسي ، فان المدارس العلمية السياسية المعاصرة هي أشد تركيزا على سلوك الانسان السياسي . ومهما بالغت هذه المدارس في تقدير الاهمية المنهجية للملاحظة السلوك الاستقرائية ، فانها لا تستطيع ان تنفصل عن نظرة فلسفية او خلقية او أيديولوجية للانسان . واذا وسعت أفق تفكيرها ، فان بامكانها أن ترى النظرة الايديولوجية الشمالية والنظرة الجنوبية التراثية للانسان متكاملتين بدل ان تعتبرهما متناقضتين . **وبذلك تصبح الثورية الحقة هي التي تستهدف تغييرا أساسيا في أحوال الانسان الموضوعية وفي بنية وعيه الذاتية أي التغيير المتكامل في حياته ونفسه .**

ولربما تكون مساهمتنا الجديدة نحن ابناء العالم الثالث في تحرير الانسان هي في التأكيد على هذا التكامل بين الحرية الموضوعية والحرية الذاتية ، أو في تشديدنا على مفهوم جديد للحرية الروحية ، التي شغلتنا دائما اكثر من سواها ، لا على انها حرية تجريدية ، بل على انها جماع للحريات التي يتطلع الانسان اليها ، ليستطيع أن يتوصل لحياة قانونية ، أي لحياة كاملة بدون قهر السلطة .

الدكتور حسن صعب

مواقف

سلسلة دراسات رائعة بقلم :

جان بول سارتر

في ست حلقات صدرت كلها

١ ـ الادب الملتزم	**٥٠٠ ق.ل**
٢ ـ ادباء معاصرون	**٤٠٠ ق.ل**
٣ ـ جمهورية الصمت	**٤٠٠ ق.ل**
٤ ـ قضايا الماركسية	**٤٠٠ ق.ل**
٥ ـ المادية والثورة	**٤٠٠ ق.ل**
٦ ـ شبح ستالين	**٣٥٠ ق.ل**

منشورات دار الاداب